



Naif Arab University for Security Sciences

Arab Journal for Security Studies

المجلة العربية للدراسات الأمنية

<https://journals.nau.edu.sa/index.php/ajss>

AJSS

The Role of Community Policing in the Face of Contemporary Security Threats

دور الشرطة المجتمعية في مواجهة أبرز التهديدات الأمنية المعاصرة

خديجة عرفة محمد أمين

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، جمهورية مصر العربية



CrossMark

Khadija Arafa Muhammad Amin

Information and Decision Support Center, Egyptian Council of Ministers, Egypt.

Received on 4 Mar. 2024, accepted on 7 Aug. 2024, available online on 23 Dec. 2024

Abstract

This study explores the role of community policing as a security model in addressing key emerging security threats that impact individual safety and community stability. With the increasing complexity of these threats, which often cannot be effectively countered by traditional security measures alone, the importance of a proactive approach becomes evident. The study emphasizes the need for a deeper understanding of local community dynamics, cultural sensitivities, and the necessity of a tailored, community-centric approach to security.

outlines the prerequisites for successfully implementing this model across diverse communities. Additionally, it investigates the extent to which community policing is effective against various types of emerging threats, taking into account the unique nature of each threat.

The findings suggest that community policing can play a crucial role in safeguarding local communities from emerging threats, with its effectiveness varying depending on the nature of the threat and the specific context of each community. This approach has become essential in addressing the evolving nature of crime, which increasingly requires proactive and preventive interventions.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة دور الشرطة المجتمعية في مواجهة أبرز التهديدات الأمنية المستجدة، والمؤثرة على أمن الأفراد واستقرار المجتمعات، ففي ظل ما تفرضه تلك التهديدات الأمنية من مشكلات أمنية متزايدة لا يمكن مواجهتها اعتماداً على الوسائل الأمنية فحسب، خاصة في ظل وجود جذور مجتمعية وثقافية لأغلب التهديدات الأمنية؛ تبرز أهمية التعامل الاستباقي ووجود تفهم أكثر لاحتياجات المجتمع المحلي والدراسة بالخصوصية المجتمعية، كما تناقش متطلبات ضمان نجاح تطبيق نموذج الشرطة المجتمعية في المجتمعات المختلفة، إضافة إلى التعرف على مدى وجود فروق في درجة ملائمة الشرطة المجتمعية في مواجهة الأنماط المختلفة من التهديدات الأمنية المستجدة وفقاً لطبيعة كل تهديد.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن للشرطة المجتمعية أن تؤدي دوراً محورياً فيما يخص وقاية المجتمعات المحلية من تهديدات الجرائم الأمنية المستجدة، وبدرجات مختلفة وفقاً لطبيعة كل تهديد أمني وخصوصية أوضاع المجتمعات المحلية. وهذا الدور أصبح محورياً في العديد من الجرائم التي أصبحنا نشهدها في الوقت الراهن، فسرعة التطور والتحول في شكل الجريمة أصبح يتطلب تحركاً استباقياً وبصورة وقائية. مع عدم صلاحية النموذج بالدرجة ذاتها في كافة المشكلات الأمنية.

Keywords: security studies, community policing, emerging security threats, social responsibility, community engagement.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الشرطة المجتمعية، التهديدات الأمنية المستجدة، المشاركة المجتمعية، المسؤولية المجتمعية.



Production and hosting by NAUSS



* Corresponding Author: Khadija Arafa Muhammad Amin

Email: khadigaarafa@yahoo.com

doi: [10.26735/EPDL8296](https://doi.org/10.26735/EPDL8296)

The study recommends the establishment of a dedicated research unit to provide targeted recommendations for responding to different types of emerging threats, while also advocating for the adoption of a foresight approach and future studies to predict and prepare for potential security challenges. The development of early warning systems is also emphasized as a key aspect of this approach.

بالتهديدات الأمنية المُستجدة وأبرز نماذجها، وتُختتم الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات لتطبيق الشرطة المجتمعية في مواجهة نماذج من التهديدات الأمنية المُستجدة.

أهمية الدراسة ومشكلتها

في ظل ما تفرضه التهديدات الأمنية المُستجدة من تحديات متزايدة لأمن واستقرار المجتمعات بشكل أسهم في تعقيد المشهد الأمني، وفرض تعقيدات على عمل الأجهزة الأمنية، وفي ظل ما تقوم عليه الشرطة المجتمعية من شراكة ومسؤولية مشتركة بين كل من الشرطة والمجتمع المحلي؛ تتناول هذه الدراسة التعرف على مدى إمكانية تطبيق الشرطة المجتمعية في مواجهة بعض التهديدات الأمنية المُستجدة؛ وذلك استناداً إلى طبيعة وفلسفة الشرطة المجتمعية، وكذلك التطور في طبيعة مصادر التهديد، إضافة إلى ما تقدمه التجارب الدولية من أفكار في هذا الشأن.

وتتمثل أهمية الدراسة في الربط بين المستجبات الأمنية، وما تفرضه من تهديدات أمنية متزايدة لأمن الأفراد واستقرار المجتمعات والشرطة المجتمعية كتصور يركز على الأبعاد الاجتماعية للمشكلات الأمنية، وذلك في ظل المحدودية الشديدة للدراسات التي سعت للربط بين الجانبين. وتقديم مجموعة من الأفكار الأولية في إطار نموذج الشرطة المنهجية التي بحاجة لنقاش أوسع بشأنها؛ بما قد يُسهم في إعداد أدلة بشأن كيف يمكن تطبيق الشرطة المجتمعية في مواجهة كل نمط من التهديدات الأمنية المُستجدة. كذلك الاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق نموذج الشرطة المجتمعية وتقديم بعض الأفكار لمواجهة التهديدات الأمنية المُستجدة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على دور الشرطة المجتمعية في مواجهة أبرز نماذج التهديدات الأمنية المعاصرة.
- الربط بين نموذج الشرطة المجتمعية وخصوصية المجتمعات المحلية.

وقد أوصت الدراسة بأهمية إنشاء وحدة بحثية تُعنى بتقديم توصيات محددة في كل نمط من التهديدات الأمنية المُستجدة، وتحديد الآلية الأكثر مناسبة للمواجهة في ضوء نهج الشرطة المجتمعية. مع تبني نهج الاستشراف والدراسات المستقبلية، بحيث يمكنها التنبؤ بطبيعة التهديدات الأمنية المتوقع أن يكون لها تأثيرها على أمن الأفراد. مع التركيز على تطوير آليات الإنذار المبكر.

1. المقدمة

تُشكل الشرطة المجتمعية إحدى الإستراتيجيات الأمنية التي تركز على مبدأ المسؤولية المشتركة بين رجال الشرطة والمجتمع المحلي في حل المشكلات التي تُعانيها تلك المجتمعات في إطار خصوصية المجتمعات، وكذلك وجود جذور اجتماعية للعديد من المشكلات والجرائم التي تشهدها تلك المجتمعات. وتعود جذور تبني بعض الدول لهذا النموذج في العمل الشرطي إلى ستينيات القرن العشرين. ويعتمد نجاح الشرطة المجتمعية في التطبيق على عددٍ من المقومات، في مقدمتها وجود ثقة متبادلة بين الشرطة والمجتمع، والتركيز على اللامركزية ومشاركة المجتمع في اتخاذ القرار، وكذلك التركيز على العمل الاستباقي والوقائي.

وهناك العديد من التطبيقات للشرطة المجتمعية في عدة دول، مع وجود تفاوت في آليات وطريقة التطبيق، وفقاً لطبيعة كل مجتمع، والعوامل التي دفعت لتبني هذا النموذج. وفي المنطقة العربية شهدت السنوات الأخيرة تبني بعض دول المنطقة لنموذج الشرطة المجتمعية، وهي تجارب ما زالت في بدايتها.

وقد شهدت العقود الأخيرة جُملة من التطورات التي طرأت على أمن الأفراد والمجتمعات، وارتبطت بطبيعة مصادر التهديد؛ إذ أصبحت أكثر تنوعاً وتعقيداً، مع وجود تداخل بين مصادر التهديد من الداخل والخارج، بحيث غابت الحدود الجغرافية والزمنية. كما تغيرت ملامح وأبعاد الخرائط الأمنية المؤثرة على أمن الأفراد. هذه التهديدات الأمنية المُستجدة ساعدت على تعقيد المشهد الأمني على مستويات عدة. خاصة أن تلك التطورات انعكست على العديد من التهديدات التقليدية التي اكتسبت أشكالاً متباينة.

تتناول هذه الدراسة التعرف على مدى ملاءمة نموذج الشرطة المجتمعية في ظل ما يقوم عليه من شراكة ومسؤولية مشتركة بين رجال الشرطة والمجتمع في مواجهة التهديدات الأمنية المُستجدة. حيث تركز على التعريف بالشرطة المجتمعية، والمبادئ التي تستند إليها وفلسفة عملها، إضافة إلى استعراض مجموعة من التجارب الدولية لتطبيق الشرطة المجتمعية، مع الإشارة إلى أبرز تطبيقاتها في الدول العربية، وما تواجهه من تحديات، كما تتطرق إلى التعريف



- التعرف على حدود دور الشرطة المجتمعية في مواجهة الجرائم المختلفة.

1.1 الدراسات السابقة

ناقشت مجموعة واسعة من الدراسات كلاً من مفهوم الشرطة المجتمعية والأبعاد الخاصة بالمفهوم، وكذلك التجارب الدولية في السياقين العربي والدولي. كما تطرقت مجموعة من الدراسات إلى تأثير التطورات التالية لفترة ما بعد الحرب الباردة على مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية المستجدة وتأثيرها على أمن الأفراد والدول. لكن هناك شبه غياب للدراسات التي ناقشت مدى ملاءمة نموذج الشرطة المجتمعية كإطار يمكنه الإسهام في تحقيق مواجهة أكثر فاعلية في التهديدات الأمنية المستجدة في ضوء خصوصية الأخيرة وصعوبة اعتماد التصور الأمني. وتطرقت العديد من الدراسات لمفهوم الشرطة المجتمعية؛ حيث قدمت تعريفات للمفهوم والفرق بينه كنموذج للعمل الشرطي وبين النماذج الأخرى، ومن بينها شرطة رد الفعل والشرطة الاستباقية وشرطة حل المشكلات، إضافة إلى مناقشة أبعاد الشرطة المجتمعية ممثلة في البعد الفلسفي، والبعد الإستراتيجي، والبعد التكتيكي، والبعد التنظيمي. كما عُنيت الدراسات السابقة أيضاً بتوضيح الرابط بين مفهوم الشرطة المجتمعية وبعض المفاهيم المرتبطة به، وخاصة المسؤولية والمشاركة المجتمعية (عبد الجواد، 2016)، (أحمد، 2011)، (خزاعلة، 1998)، (العور، 2001)، (CossYleon، 2019)، (Moose، 1993).

كما ناقشت العديد من الدراسات تطبيقات الشرطة المجتمعية في بعض الدول العربية، ومنها الكويت والعراق وفلسطين؛ حيث تناولت النموذج المطبق في الدولة، أو إحدى محافظاتها كمحافظة ديالي أو القدس. (الخبزي، 2020)، (العنبي، 2020)، (زعاترة، ولافي، 2021). وفي إطار التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية خلال السنوات الأخيرة ناقشت العديد من الدراسات طبيعة تلك التهديدات والعوامل التي قادت إلى تلك التحولات، وخاصة تأثير العوامل التكنولوجية، وكذلك طبيعة هذا التغير وتأثيره على أمن الأفراد واستقرار المجتمعات (عادل، 2017)، (أبو شامة، 1999). كذلك تطرقت بعض الدراسات إلى دور الشرطة المجتمعية في مواجهة بعض الجرائم، ومن بينها الجرائم الأسرية، ووقاية المجتمع من الانحراف وغير ذلك (حمادي؛ عبد الهادي، 2021)، (البلوشي، 2020).

وعلى هذا الأساس تسعى الدراسة الراهنة إلى تقديم مجموعة من الأفكار حول إمكانية تبني نموذج الشرطة المجتمعية في مواجهة الجرائم المستجدة، ومدى ملاءمتها في هذا الشأن. وهو موضوع لم يحظَ بالمناقشة الكافية في الدراسات السابقة.

2. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة بالأساس على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك للتعرف على ماهية نموذج الشرطة المجتمعية، وكذلك مبادئها وأبعادها، إضافة إلى التعرف على طبيعة التهديدات الأمنية المستجدة وما تفرضه من تحديات لأمن الأفراد، والتركيز على دراسة مدى ملاءمة ومتطلبات تطبيق نموذج الشرطة المجتمعية في مواجهة التهديدات الأمنية المستجدة، مع اقتراح مجموعة من الأفكار للنقاش في هذا الشأن.

3. المبحث الأول: الشرطة المجتمعية: المبادئ والأبعاد

فرضت العديد من التهديدات الأمنية والتطورات المجتمعية على أجهزة الشرطة في المجتمعات المختلفة بدرجات متفاوتة، تطوير مجموعة من الإستراتيجيات الأمنية المتباينة؛ استناداً لأوضاع كل منها وطبيعة ظروف المجتمع المحلي، وكذلك عامل الوقت، خاصة أنه في العديد من الأحيان قد يتم المزج بين أكثر من نموذج. ويمكن رصد العديد من الإستراتيجيات في هذا الشأن من بينها الشرطة المجتمعية Community Policing، وشرطة رد الفعل Reactive Policing، والشرطة الاستباقية Proactive Policing، وشرطة حل المشكلات Solving Problem Policing، والشرطة القائمة على المعلومات Information Based Policing، وشرطة مواجهة المواقف الساخنة Hot Situations Policing، وشرطة إعادة التأمين Re-Insurance Policing.

وفي مجال التطبيق، فإن الشرطة المجتمعية لا تعني تحول العمل الشرطي إلى عمل اجتماعي، أو أن تتحول الوظيفة الأمنية إلى وظيفة إنسانية بحتة، فنموذج الشرطة المجتمعية يقوم على زيادة التعاون بين الشرطة والمجتمع المحلي في تشخيص المشكلات الأمنية، والتعرف على جذورها الاجتماعية والاستفادة من خبرة القادة المجتمعيين في وضع حلول مناسبة لتلك المشكلات، والأهم هو الوقاية من العديد من المشكلات الأمنية قبل وقوعها.

وتقوم الشرطة المجتمعية على أساس التعاون الوثيق بين المواطن ورجل الشرطة، بما يتطلبه ذلك من ضرورة إشراك المواطنين في إيجاد حلول للمشكلات التي يُعانيها المجتمع المحلي؛ إذ تقوم الشرطة المجتمعية على فكرة أن المجتمع المحلي هو الأكثر إدراكاً لمشكلاته واحتياجاته الأمنية. ومن شأن هذا النهج أن يدعم فكرة العدالة الاجتماعية؛ حيث يقلل الخوف من الجريمة ويزداد احترام المواطنين لرجال الشرطة والنظام العام. وتزداد درجة الرضا لدى المواطنين وتتضمن الشرطة المجتمعية مفهومين أساسيين، هما: الشراكة المجتمعية وحل المشكلات.



التعاون والشراكة مع تحديد دقيق لأدوار أفراد المجتمع، وتحليل للأوضاع المجتمعية التي تستلزم تلك الشراكة» (مهران، 2020). أما اتحاد الشرطة المجتمعية -Community Policing Consortium فيحدد المفهوم بأنه يتكون من شقين هما: الشراكة المجتمعية وحل المشكلات (Bureau of Justice Assistance, 1994). كما أن هناك من يحدد بعددين للشرطة المجتمعية، فهي فلسفة (طريقة للتفكير بشأن كيفية الوقاية من الجريمة)، وإستراتيجية (أي طريقة لتنفيذ تلك الفلسفة من خلال الشراكة بين الشرطة والمواطنين في حل المشكلات) (Abiloye, et al., 2024). كما يُعرف المفهوم بأنه «فلسفة تطور الإستراتيجيات التنظيمية التي تدعم الاستخدام النظامي للشراكات وآليات حل المشكلات للتعامل بشكل استباقي مع الظروف المباشرة التي تؤثر على السلامة العامة؛ مثل: الجريمة والاضطراب الاجتماعي والخوف من الجريمة» (Community Policing Defined, 2014). والشرطة المجتمعية تُعرف أيضاً بأنها «مؤسسة أمنية تتركز مهامها في تقديم الخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتعمل على أن تكون وسيطاً بين المؤسسة الأمنية وأبناء المجتمع بهدف التوعية والإصلاح المجتمعي» (العنبي، 2020). ومن واقع ما تم عرضه، يمكن تعريف الشرطة المجتمعية على أنها «نموذج أمني يقوم على إشراك المجتمعات المحلية بأشكال متفاوتة، وفي حالات بعينها في تحديد واقتراح حلول للمشكلات المجتمعية، في إطار المزج بين الأبعاد المجتمعية والأمنية، وبما يُسهم في تقديم تشخيص دقيق وحلول للمشكلات القائمة، مع القيام بدور وقائي في التنبؤ بالمشكلات قبل حدوثها». وبالنظر إلى العوامل التي دفعت إلى تعزيز مفهوم الشرطة المجتمعية، فهي ترتبط بأطراف العلاقة الثلاثة؛ الأفراد، والتهديدات الأمنية، والمؤسسة الأمنية (الخبيزي، 2020). ففي ظل التطورات المتسارعة أصبحت التهديدات الأمنية أكثر تعقيداً وإلحاحاً، بحيث أصبحت تتطلب آليات مواجهة مختلفة لا تعتمد بالضرورة على قيام رجال الأمن بالأدوار التقليدية التي لم تعد ملائمة في بعض الأحيان. وأنه لا يمكن مواجهة التهديدات الأمنية بالآليات الشرطية التقليدية. يُضاف لذلك، فقد كانت هناك رغبة في تغيير الصورة الذهنية السائدة عن رجال الأمن، وأن تحقيق الأمن يقوم على الشراكة بين المواطن ورجال الأمن، وليس علاقة أحادية فقط. وأن مسؤوليات الشرطة تتجاوز حدودها التقليدية. وفيما يتعلق بالأفراد وهم جوهر أي سياسة أمنية ومحورها، خاصة أن هناك دوماً جذوراً اجتماعية للمشكلات الأمنية، فهي انعكاس للأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة.

وترتكز فلسفة الشرطة المجتمعية على مبدأ المسؤولية المشتركة بين رجال الشرطة والمجتمع المحلي، بشكل يُسهم في الحد من الجريمة وحماية المجتمع. إذ إن فلسفة الشرطة المجتمعية تقوم على التعامل مع الجريمة على أنها نتاج لظرف اجتماعي ما، إذا ما تم التوصل إلى الجذور المسببة له، يمكن التوصل إلى حل المشكلة قبل تفاقمها، وبالتالي يمكن وقاية المجتمع من انتشار الجريمة. فهي تركز على المسؤولية المشتركة بين المجتمع ورجال الشرطة، وهي لا تعني بالضرورة تحويل العمل الشرطي ذي الطبيعة الأمنية إلى عمل اجتماعي، لكن البعد الاجتماعي يرتبط بالتعاون بين رجال الشرطة والقادة المحليين ممن هم أكثر دراية بمشكلات المجتمع، بما يُسهم في التعرف على جذور المشكلة الأمنية، ويساعد على خفض معدلات الجريمة (Gordner, 1996). وبموجب هذا النمط من أنماط الشرطة يكون هناك تداخل كبير بين الشرطة والمواطن في كافة مستويات السياسة الأمنية. وتُعدّ الشرطة المجتمعية تحولاً في مجال إنفاذ القانون من خلال التركيز على التعاون المجتمعي، وبناء الثقة وحل المشكلات بشكل استباقي، عبر تعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع؛ بما يسهم في النهاية في الحد من الجريمة وتعزيز السلامة العامة. وتقوم فكرة الشرطة المجتمعية على أنه إذا عملت الشرطة والمجتمع معاً بشكل إبداعي وتكافلي، فقد يؤدي ذلك إلى حل المشكلات التي قد تكون الأسباب الكامنة وراء كل من الجريمة والخروج على القانون والانحلال الاجتماعي العام (Mangai et al., 2023). ويمكن تعريف الشرطة المجتمعية على أنها «إستراتيجية أمن عام تركز على الدور الفعّال الذي يقوم به المجتمع المدني في تحديد بؤر الجريمة داخل المجتمع. فتقوم هذه الإستراتيجية على فلسفة أن زيادة التفاعل بين الشرطة والمجتمع له مردود كبير في مكافحة الجريمة، وكذلك الحد من الخوف والتوتر في المجتمع» (Casey, 2010). كما تُعرف بأنها «قوة أمنية شعبية تعتبر وسيطاً بين الأجهزة الأمنية، وبين مؤسسات ونبخ المجتمع، مهمتها التواصل والتفاعل لتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الحقيقية بين الشرطة والمجتمع، وتحمل المسؤوليات الأمنية وفق مفهوم الأمن الشامل. وهي نهج حديث يسعى إلى تحقيق مشاركة المواطن في حفظ الأمن والاستقرار، من خلال مشاركة أفراد المجتمع المدني، لإيجاد حلول مسبقة لمظاهر الجريمة والخلل الاجتماعي، ورغبةً في تحسين سبل الحياة، والحد من الجريمة وآثارها على أفراد المجتمع ومقومات الوطن ومكتسباته» (الحرفش، 2010). وتُعرف الشرطة المجتمعية بأنها: «مفهوم سوسيوولوجي يقتضي الشراكة بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع وفق ما تقتضيه آليات



3.1 مبادئ الشرطة المجتمعية

تستند الشرطة المجتمعية كنموذج للعمل الأمني إلى مجموعة من المبادئ التي يجب الالتزام بها لضمان نجاح التطبيق، مع تأكيد أنه لا يوجد نموذج واحد، وإنما يختار كل مجتمع محلي الآلية الأكثر مناسبة، وفقاً للعديد من الاعتبارات، في مقدمتها الخصوصية الثقافية والاجتماعية، وكذلك طبيعة التهديدات الأمنية التي يواجهها أو متوقع أن يواجهها المجتمع.

وفي العصر الرقمي، لجأ رجال الشرطة إلى وسائل التواصل الاجتماعي لاستخدامها في تحسين العلاقة بين الشرطة والمواطنين، وتحسين الصورة الذهنية لرجال الشرطة. وبذلك سهلت وسائل التواصل من عمل الشرطة المجتمعية (Ronn, 2023).

وهناك عدة مبادئ تحكم عمل الشرطة المجتمعية هي:

- منع الجريمة والوقاية منها مسؤولية المجتمع كاملاً، فالمجتمع والشرطة مسئولان معاً ومتعاونان في منع الجريمة؛ بحيث لا تحتكر الشرطة وحدها الاضطلاع بالوظيفة الأمنية.

- الاهتمام بالأمن المجتمعي وليس السياسي، من خلال تقديم الخدمات الأمنية من منظور مجتمعي. مع ضمان نيل المواطنين حقوقهم المدنية والسياسية دون التدخل بأية صورة من الصور في الشأن السياسي.

- تأكيد الطابع الإنساني لوظيفة الشرطة. من خلال إعطاء مزيد من الاهتمام لمتطلبات واحتياجات المواطنين. وفتح قنوات للتواصل بين الشرطة والمواطنين؛ بما يتيح الفرصة للتعبير عن آرائهم، وفهم احتياجاتهم، والرد على الشكاوى والاستفسارات، وهو أمر لا يلغي بأي حال الوظيفة أو الدور الأمني لرجال الشرطة.

- الثقة المتبادلة بين الشرطة والمجتمع، هي أساس لضمان نجاح الشرطة المجتمعية. مع أهمية وجود دعم للفكرة من قبل القيادات الشرطة وإيمان بأهميتها.

- يجب أن تكون الوقاية من الجريمة إستراتيجية طويلة المدى ومرنة، ويلتزم المجتمع والشرطة معاً في تذليل الصعوبات وحل المشكلات التي تعوقها.

- تعتمد الشرطة المجتمعية على اللامركزية، ومشاركة المجتمع في اتخاذ القرار.

- تتطلب الشرطة المجتمعية استثماراً في التدريب مع خصوصية التركيز على تحليل المشكلات وأساليب حلها، وسبل التيسير، وتنظيم المجتمع، والاتصال، والتوسط للإصلاح، وإدارة الصراعات، وتحديد الموارد والاستخدام، وشبكة العلاقات، واختلاف الثقافات.

- الاستباقية: حيث يتم تحديد نماذج الجرائم، والمشكلات، والفوضى، ووضع قائمة بالمشاغل المشتركة، وهذا يوفر للشرطة الفرصة للتعامل مع تلك المشاكل بتحضير سابق/بشكل استباقي.

(Khashu, 2005) (Sanders & Young, 2005)

- الطابع الوقائي: لمنع حدوث الجريمة هو معيار مهم في الحكم على كفاءة الدور المجتمعي للشرطة في تحقيق الأمن، وتبديد المخاوف السائدة بين المواطنين.

3.2 أبعاد الشرطة المجتمعية

تُشير الدراسات إلى وجود أربعة أبعاد للشرطة المجتمعية على النحو التالي (Office Survey, N.D) و (Taylor and Francis, 2015)

- **البُعد الفلسفي:** يرتبط هذا البُعد بالأساس بطبيعة وتوجه هذا النمط من الشرطة، وتحدد الدراسات ثلاثة مبادئ تُشكل في مجملها عقيدة وفلسفة عمل الشرطة المجتمعية، وهي مشاركة المواطن من خلال عدة قنوات للتواصل يمكن من خلالها للشرطة التعرف على الاحتياجات الفعلية للأفراد، من بينها المجالس الاستشارية، وخاصة في المجتمعات المحلية الصغيرة؛ حيث يتم التواصل المباشر بين المواطنين ورجال الشرطة، بما يتيح تمثيل قطاعات واسعة من المجتمع (OSCE, 2006)، وعقد جلسات للمناقشة حول المشكلات الأمنية من وجهة نظرهم وكيفية مواجهتها. كما يمكن الاعتماد على استطلاعات الرأي أو آلية محددة لتقديم الشكاوى. وكذلك منتديات الحوار التي تهدف إلى تعزيز المشاركة بين الشرطة والسكان في تحديد وحل المشكلات التي تشغل المواطنين (SEESAC, 2006). كما أن هناك وظيفة أكثر اتساعاً؛ حيث لا يقتصر عمل الشرطة على الدور التقليدي القائم على حفظ الأمن والنظام العام، وإنما يتسع ليشمل جوانب أكثر، وخاصة فيما يتعلق بالدور الوقائي من خلال التعامل مع المواطن كعميل يتم تقديم أفضل خدمة له. وما يتطلبه ذلك من تقليل الإجراءات البيروقراطية وأن تكون قنوات التواصل مباشرة.

- **البُعد الإستراتيجي:** ينطلق البُعد الإستراتيجي من تطبيق المبادئ الفلسفية الخاصة بالشرطة المجتمعية؛ بحيث يتم ترجمتها إلى برامج وسياسات وأهداف إستراتيجية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وذلك من خلال تحويل المبادئ العامة إلى خطوات ملموسة. وتُشير الدراسات إلى أن هذا البعد يتضمن عناصر ثلاثة رئيسة هي: إعادة توجيه عمليات الشرطة لتسمح بالاتصال المباشر دون حواجز أو قيود، ومحاولة الشرطة تطبيق



بشكل أصبح يفرض تهديدات إضافية على أمن الأفراد، فالتطورات التي طرأت على ظاهرة الإرهاب أكسبتها أبعادًا مُغايرة للأنماط التقليدية للإرهاب، وحتى الجرائم داخل المجتمع، إضافة إلى معدلات الانتشار الكبيرة، فقد كان للتطور في وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار الجرائم الإلكترونية وغير ذلك تأثير متزايد عليها. وهي التأثيرات التي لا يمكن مواجهتها بالوسائل الأمنية وحدها، خاصة في المجتمعات ذات الخصوصية.

وقد عرّفت إحدى الدراسات التهديدات الأمنية المُستجدة بأنها: «ما ظهر على الساحة في الفترة الأخيرة من نوعيات حديثة للإجرام أو أساليب حديثة لارتكاب جرائم معروفة من قبل، وكذلك كيفية الفرار من العدالة عن طريق تلك الأساليب» (أبو شامة، 1999). مُحددة 15 نوعًا من تلك التهديدات هي: تزوير بطاقات الائتمان والاحتيال المالي الإلكتروني، وجرائم الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت، والأبعاد الحديثة لظاهرة الإرهاب، والمخدرات وترويجها وتصنيعها، والجريمة المنظمة، والجرائم الاقتصادية المستحدثة، وجرائم تلوث البيئة، وأسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع فيها، والاتجار بالنساء والأطفال، وجرائم الملكية الفكرية، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتجارة الأعضاء، وغسل الأموال، والقرصنة الإلكترونية.

4.1 نماذج من التهديدات الأمنية المُستجدة:

- الجرائم الإلكترونية

شهد العالم خلال السنوات الماضية تطورًا تكنولوجيًا هائلًا، سمح بتدفق الأفكار وانتشارها بسرعة كبيرة داخل المجتمعات. وقد أسهم ذلك في تعزيز حرية التعبير والتواصل بين الأفراد، إلا أنه في الوقت ذاته، أصبح آلية لتأجيج الصراعات، وأصبح مجالًا خصبًا لممارسة أشكال مختلفة من الجرائم التي أضحت تهدد كلاً من أمن الأفراد واستقرار المجتمعات، كما أصبحت أداة من أدوات الصراع بين الدول. بحيث أصبح العالم يشهد سببًا جديدًا للتسلح، لكنه في الفضاء السيبراني. وهو فضاء له خصوصيته. وتتعدد مخاطر الجريمة الإلكترونية، فهناك المخاطر المجتمعية كنشر الشائعات والتأثير على الأطفال وانتهاك الخصوصية، وتهديد قيم وثوابت المجتمع، وكذلك المخاطر الاقتصادية، ومن ذلك ابتزاز الشركات وتهديد الاقتصاد القومي للدول، واستهداف القطاعات الحيوية أو الإضرار بالاقتصاد القومي عن طريق نشر معلومات خاطئة وإشاعات.

وتُشير الإحصاءات إلى أنه خلال عام 2022 تعرض نحو 40% من مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم إلى جرائم إلكترونية.

مجموعة من الإجراءات الوقائية لنشر الشعور العام بالأمن، وكذلك التركيز الجغرافي؛ حيث لا يمكن تطبيق هذا النموذج في المجتمعات الكبيرة.

- **البُعد التكتيكي:** ويُقصد بذلك تحويل الأفكار والإستراتيجيات إلى خطوات محددة ذات طابع تكتيكي، وفي هذه المرحلة هناك عدة عناصر رئيسة وهي: التفاعل الإيجابي - Positive Inter-action بين المواطن والشرطة، بما يُسهم في تعزيز وبناء الثقة بين الطرفين، ومن ثم الوصول لمرحلة التفاهم والتخلص من خبرات التفاعل السلبي. والعنصر الثاني، وهو الشراكة من خلال التعامل بمفهوم الشراكة بين كل من الشرطة المجتمعية والوكالات والهيئات والجهات المختلفة والمواطنين، بحيث يعمل كل جانب من أجل هدف واحد، وهو تحديد المشكلة وحلها. أما البعد الثالث فهو حل المشكلات. وهناك عدة اتجاهات يتم تبنيها من قبل أقسام الشرطة في حل المشكلات ومن بينها اتجاه SARA (Scanning, Analysis, Response and Assessment) حيث يُعدّ بمثابة دليل إرشادي لعمل الشرطة في حل كافة أنواع الجرائم.

- **البُعد التنظيمي:** ويُقصد بذلك الإطار التنظيمي الذي تعمل الشرطة المجتمعية في إطاره، وهو الإطار الذي لديه القدرة أيضًا على التأثير على عمل الشرطة المجتمعية، فعمل الشرطة المجتمعية يتطلب أن تلبى المؤسسات الشرطية بعض المتطلبات الداخلية؛ لتكون قادرة على القيام بهذا الدور.

4.2 المبحث الثاني: أبرز التهديدات الأمنية المُستجدة

شهدت العقود الأخيرة جُملة من التطورات التي طرأت على أمن الأفراد والمجتمعات، والتي ارتبطت بطبيعة مصادر التهديد؛ إذ أصبحت أكثر تنوعًا وتعقيدًا، مع وجود تداخل بين مصادر التهديد من الداخل والخارج، بحيث غابت الحدود الجغرافية والزمنية. كما تغيرت ملامح وأبعاد الخرائط الأمنية المؤثرة على أمن الأفراد. وتشمل تلك القائمة من التهديدات الأمنية المُستجدة لأمن الأفراد التهديدات البيئية؛ حيث تؤثر التغيرات المناخية على أمن الأفراد بكافة جوانبه، والتهديدات الصحية؛ حيث أصبحت الأمراض والأوبئة تفرض تهديدات غير مسبوقه على أمن الأفراد. وكذلك الجرائم الإلكترونية وغياب الأمن السيبراني، والثورة التي تمت في مجال الذكاء الاصطناعي وتداعياتها.

يُضاف لذلك أنه حتى فيما يمكن أن نُطلق عليه التهديدات التقليدية، فقد اكتسبت أبعادًا جديدة في ظل التطورات المتلاحقة



فقدان قطاعات واسعة من المجموعات لوظائفها ليحل الروبوت محلها. إضافة إلى تأثير الأمن الاقتصادي؛ نتيجة لتوسع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمعات، بين من يملكون المعرفة والقدرة على الاستفادة من مقدرات الثورة الصناعية الرابعة ومن لا يملكونها.

جانب آخر يتعلق بالذكاء الاصطناعي، فمنذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر لم تحط تقنية أخرى بالاهتمام الذي حظي به الذكاء الاصطناعي، ورغم ما قدمته من مزايا في العديد من المجالات الصحية والتعليمية وغيرها، فإنه على الجانب الآخر فرضت العديد من المخاطر من خلال انتهاك الخصوصية والتحيز وفقدان ملايين البشر لأعمالهم؛ حيث ستحل الآلة محل الإنسان. وتُشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2027، سيتم استبدال 23% من الوظائف في القطاع المالي الصيني بالذكاء الاصطناعي. أما منتدى دافوس الاقتصادي العالمي فقد توقع في عام 2019، أن يتم تنفيذ أكثر من نصف المهام بواسطة الآلات بحلول عام 2025.

- التغيرات المناخية وتداعياتها على الأمن البيئي

تُشكل التغيرات المناخية أحد أهم التهديدات المؤثرة على الأمن البيئي العالمي؛ إذ تختلف أنماط ومجالات ودرجة التأثير من دولة لأخرى وفقاً للعديد من المؤشرات. إلا أن المؤكد وجود أشكال متنوعة من التأثير بعضها مباشر والبعض الآخر غير مباشر لا تقل أهمية عن نظيرتها المباشرة، ومن المتوقع أن تسهم التغيرات المناخية في ارتفاع في درجة حرارة الكوكب بنحو 5.8 درجة مئوية بحلول عام 2100، وما يرتبط بذلك من ذوبان الجليد وارتفاع مستوى البحر وغرق العديد من المدن الساحلية.

هذه التأثيرات ليست بعيدة، فوفقاً لبيانات المركز الوطني للتلج والجليد، سجلت كمية الجليد في العالم في يناير 2018 أدنى مستوى لها مقارنة بنفس الشهر منذ عام 1981، حيث سجل المعدل الشهري لامتداد الجليد في القطب الشمالي ما يقرب من 13 مليون كيلومتر مربع، وهو ما يقل بحوالي 1,36 مليون كيلو متر مربع عن متوسط الأعوام (1981-2010)، ويقل بمقدار 110 ألف كيلو متر مربع عن عام 2017. كما تُشير الإحصائيات أيضاً إلى تسجيل معدل الجليد في القطب الشمالي في فبراير 2018 أدنى مستوى له في هذا الشهر منذ عام 1979.

البنك الدولي حذّر أيضاً من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُعدُّ أكثر المناطق عُرضة لخطر ارتفاع منسوب البحر، خاصة المناطق الساحلية في ليبيا، وتونس ومصر وقطر والإمارات والكويت،

(Crime WorldWide, 2023). وتُعدّ الصين الأكثر استهدافاً بالهجمات السيبرانية بنسبة 18.83% تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 17.05%، ثم البرازيل 5.63%، فالهند 5.33%، ويليها ألمانيا 5.10%، ثم فيتنام 4.23%، وتايوان 2.51%، ثم روسيا 2.46%، وإندونيسيا 2.41%، وهولندا 2.20% (DavidPur, 2022).

وفيما يتعلق بالتكلفة الاقتصادية، تُشير التقديرات إلى أنه خلال عام 2023 بلغت التكلفة الاقتصادية للهجمات السيبرانية 8 تريليونات دولار، أي في المتوسط 21.9 بليون دولار يومياً. وأن الشركات الصغيرة والمتوسطة - وفقاً لإحدى الدراسات - التي يقل عدد العاملين بها عن 100 عامل أكثر عرضة لتلك الهجمات بمعدل ثلاث مرات مقارنة بالشركات الكبرى، وهو الأمر الذي من شأنه التأثير على العاملين بتلك الشركات التي قد تصبح أكثر عرضة للتوقف عن العمل (USAID, 2023). وبذلك يتضح حجم التأثير الكبير للجرائم الإلكترونية على أمن الأفراد.

ومن المتوقع أن تبلغ التكلفة الاقتصادية للهجمات السيبرانية 10.5 تريليون دولار بحلول 2025 (Morgan, 2022). أي في المتوسط 28.8 بليون دولار يومياً. بمعدل زيادة بلغ بين عامي 2023 و2025 ما نسبته 31.5%. وبذلك يتضح حجم التطور الكبير في التأثير الاقتصادي لتلك الجرائم في وقت يُعاني فيه الاقتصاد العالمي والأمن الاقتصادي للأفراد مشكلات عدة.

وكذلك الجرائم السياسية الإلكترونية، وهناك الإرهاب الإلكتروني؛ حيث أتاح الفضاء الإلكتروني الفرصة أمام انتشار الأفكار المتطرفة ودعم الإرهاب؛ حيث عدت وسائل التواصل الاجتماعي آلية سهلة وسريعة وغير مكلفة أمام الجماعات الإرهابية لتجنيد الأفراد للانضمام إليها، والتواصل فيما بينهم، ومع العالم الخارجي، وكذلك الترويج للأفكار الإرهابية وغيرها.

- الثورة الصناعية الرابعة وتقنيات الذكاء الاصطناعي

بقدر ما تنطوي عليه الثورة الصناعية الرابعة من مزايا للبشرية كتحسين مستويات الدخل، وتطوير الجوانب المختلفة لحياة الأفراد، خاصة في المجالات الصحية التي استفادت بشكل كبير من المزايا التي تقدمها (Al Harbo, 2018). وكذلك تطوير أساليب أداء الأعمال لتصبح أكثر سهولة، وهو ما انعكس على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المختلفة؛ فقد فرضت الثورة الصناعية الرابعة تهديدات لأمن الأفراد بعضها تأثيرات مباشرة والبعض الآخر تأثيرات غير مباشرة، ومن أبرز الأمثلة حدوث اضطرابات وقلقل اجتماعية، وكذلك موجات هجرة ولجوء اقتصادي؛ نتيجة لما يترتب عليها من



وقد انعكست التطورات في طبيعة الظاهرة الإرهابية على أمن الأفراد من أكثر من ناحية. فمن ناحية أسهمت سهولة التواصل في ظل التطور التكنولوجي في تزايد ظاهرة المقاتلين الأجانب؛ حيث تشير المصادر إلى أنه خلال الفترة من 1970 حتى عام 2018، فإن 60% من الهجمات اليمينية المتطرفة تمت من قبل أفراد غير منتسبين؛ حيث نجحت العديد من الجماعات الإرهابية في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق درجة كبيرة من التواصل مع فئات عدة عبر تقديم نموذج مختلف لجذب الشباب للانضمام في صفوف تلك التنظيمات، وهو ما انعكس على طبيعة العوامل الدافعة للانضمام للجماعات الإرهابية، بحيث لم تعد الاعتبارات الخاصة بتريدي الأوضاع الاقتصادية الدافع الرئيس وراء انضمام الشباب للتنظيمات الإرهابية؛ مما يتطلب أن تكون آليات المواجهة مختلفة.

5. المبحث الثالث: دور الشرطة المجتمعية في الحد من تداعيات التهديدات الأمنية المستجدة

تقدم التجارب الدولية في تطبيق نموذج الشرطة المجتمعية دروسًا وأفكارًا مهمة، يمكن الاستفادة منها عند طرح مجموعة من الآليات، والاسترشاد بها عند تطبيق نموذج الشرطة المجتمعية في مواجهة التهديدات الأمنية المستجدة. ونستعرض فيما يلي مجموعة من التجارب الدولية لتطبيق الشرطة المجتمعية، وكذلك متطلباتها، وتقديم مجموعة من الآليات للاستفادة من نموذج الشرطة المجتمعية في مواجهة التهديدات الأمنية المستجدة.

5.1 تجارب دولية للشرطة المجتمعية

يرجع البعض الفكرة إلى فترات قديمة خاصة في ظل وجود بعض الجوانب للتشابه بين الشرطة المجتمعية ونظام الحسبة في الإسلام. وفي العصر الحديث، تعود نشأة الشرطة المجتمعية إلى ستينيات القرن الماضي عندما تم تطبيق الفكرة في الولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة لانتشار المخدرات، وتزايد المشكلات ذات الطبيعة العنصرية مع تواجد احتجاجات شعبية كنتيجة لحرب فيتنام. لتتوسع الفكرة بعد ذلك، وتنتشر في العديد من الدول ومن بينها دول عربية. ومع أن هناك تفاوتًا بين الدول التي تبنت الشرطة المجتمعية؛ وذلك وفقًا لخصوصية كل مجتمع محلي داخل الدولة، إضافة إلى أن طبيعة المشكلات المحلية تشكل أحد العوامل المؤثرة في دور الشرطة المجتمعية، ومع وجود تطبيقات في بعض الدول العربية مثل: الأردن والإمارات والكويت ومصر، فما زالت التجارب في بدايتها وتواجه بعض التحديات (Abiloye, et al., 2024).

ومن شأن تلك التغيرات تعرض عشرات الملايين من سكان المنطقة لنقص المياه بحلول 2025، وهو الأمر الذي من شأنه مزيد من الضغط على المياه الجوفية، كما ستقل المساحة المزروعة؛ مما سيؤثر على الأمن الغذائي. إضافة إلى وجود تحركات ونزوح سكاني (طباش، 2019). إضافة إلى تأثيره على ارتفاع معدلات التصحر والمجاعات؛ فإنه يقود إلى ظواهر مثل: اللجوء البيئي. بحيث لا يقتصر التأثير على الأمن الصحي والاقتصادي فحسب، بل يمتد أيضًا للأمن المجتمعي. وقد طرح باري بوزان مفهوم الأمن المجتمعي الذي عرفه بأنه «قدرة المجتمع على الحفاظ على خصائصه الذاتية الأساسية، في ظل الظروف المتغيرة، أو التهديدات القائمة والمحتملة، بما يمكن المجتمع من الحفاظ على ثقافته وهويته وعاداته». مُشيرًا إلى أن أخطر التحديات التي تؤثر في الأمن المجتمعي هي الهجرة والصراعات الإثنية؛ إذ يترتب على الأمرين حدوث تأثيرات مهمة على هوية المجتمعات وبروز ما أطلق عليه «الهويات المتنافسة» (Bu-Competing Identities, 1998). (zan,1998).

- التطورات التي طرأت على ظاهرة الإرهاب

في ظل التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد اكتسب الإرهاب أبعادًا أكثر خطورة ليفرض تهديدًا أعمق على أمن المجتمعات والدول، وليظهر لدينا مفهوم الإرهاب الجديد New Terrorism كما ظهر الجيل الخامس للحروب Fifth War Generation الذي يختلف بشكل كبير عن الأجيال السابقة؛ حيث يقوم فيه أفراد أو خلايا متناهية الصغر بارتكاب أعمال إرهابية دون أي تعليمات من قيادة Leaderless Terrorism أو أي تحكّم من خلال تسلسل تنظيمي، وهو ما يوجد صعوبة كبيرة في مواجهتها (Michael, 2013).

وفي هذا السياق أفرزت تحولات عدة جيلًا جديدًا من الإرهابيين بعد الحرب الباردة مختلفًا من حيث الفكر والتنظيم والأهداف. فلم يعد لفت الانتباه إلى قضية بعينها والدفاع عنها هدف تلك الجماعات بقدر ما أصبح الهدف إيقاع أكبر عدد من الخسائر. كما حدثت تغيرات كبيرة وواضحة في أسلوب وآليات الإرهاب؛ وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث سهلت تكنولوجيا المعلومات؛ مثل: الإنترنت والهواتف المحمولة والرسائل النصية عمل الجماعات الإرهابية بشكل كبير. وهنا برز مفهوم الإرهاب الإلكتروني-cyber-terrorist. حيث أدت تكنولوجيا المعلومات إلى تعزيز العديد من الأنشطة الإرهابية. وأصبح الإنترنت أداة مهمة وأساسية للجماعات الإرهابية (Cronin, 2003).



ورغم ذلك تواجه قوات الشرطة بعض التحديات في إشراك المواطنين (Pala, BALCIOĞLU, 2016).

وقد أظهرت نتائج مسح 2012 أن 60% من البالغين قد تعاملوا مع الشرطة بشكل أو بآخر من خلال واحد على الأقل من آليات عمل الشرطة المجتمعية الأربع وهي: حضور اجتماعات تشاورية، استخدام خرائط الجريمة، فرق شرطة الجوار، التواصل مع الشرطة في غير الحالات الطارئة.

ورغم ما كان يوجه لجهاز الشرطة في الهند من انتقادات، فإنه يُعدّ من ضمن أكثر الأجهزة الشرطة التي أحدثت إنجازاً فيما يخص نموذج الشرطة المجتمعية. حيث تمكنت كل ولاية هندية من ابتكار أساليب مختلفة للتفاعل بين الشرطة والمواطنين؛ مما جعلها تجربة ثرية في هذا الشأن. حيث يمكن استعراض بعض التجارب المفيدة من التجربة الهندية والتي يمكن أن يتم تطبيقها بأشكال مختلفة.

من بين الأمثلة المهمة تجربة «أصدقاء الشرطة» في «تاميل نادو»؛ إذ تُعدّ مثالاً على الشراكة الحقيقية بين المواطنين ورجال الشرطة، وبموجب هذا النموذج يمكن للمواطن المساهمة بفاعلية في الوقاية من الجريمة عبر تقديم المعلومات المهمة التي من شأنها مساعدة رجال الشرطة على حل الجرائم؛ وذلك من خلال انضمامه إلى حركة «أصدقاء الشرطة». حيث ساعدت الحركة على إتاحة قنوات تواصل مباشرة بين المواطن ورجال الشرطة بشكل أسهم في وصول المعلومة في وقتها المحدد دون تأخير كما أوجد حالة من التقارب بين الطرفين.

كما قامت أقسام الشرطة في بعض الولايات، ومن بينها راجستان والبنجاب، بإنشاء نوايا شبابية. يتم فيها تدريب الشباب عبر برامج العمل المدني؛ حيث تقوم قوات شرطة الولايات بتقديم التدريب والبرامج التوعوية للشباب بشأن مشاركتهم في مجالات الشرطة المجتمعية (Community Policing for Youth, 2023).

وفي ولاية «كوامباتوري» وما شهدته من أزمات ذات صبغة طائفية ودينية، فقد تم اتخاذ قرار بتطبيق نموذج الشرطة المجتمعية؛ وذلك بهدف حل المشكلات الطائفية، وكسب ثقة الناس في رجال الشرطة. حيث كان يتم تشكيل مجموعة من اللجان التي تقوم بعقد اجتماعات منتظمة لمناقشة المشكلات المحلية واقتراح حلول لها، وخاصة مناقشة جذور المشكلات الطائفية، وكيف يمكن مواجهتها. كما كان يتم تنظيم عدد من ورش العمل واللقاءات لتقريب وجهات النظر بين الشرطة والمواطنين في العديد من القضايا، كما تم تشكيل ما أطلق عليه «لجان اليقظة»، وذلك للقيام بدور وقائي لمنع الجريمة قبل وقوعها؛ ومن ذلك مثلاً الإبلاغ عن أماكن تواجد الإرهابيين أو الفارين من العدالة وتجار المنوعات والمهريين وغير ذلك. كما تم التركيز على قيام

وفي اختيار التجارب الدولية سيتم التركيز على تجربتين الأولى: هي التجربة الإنجليزية؛ وذلك في ضوء ما حققته الفكرة المتعلقة بمراقبة الجوار من تزايد في معدلات الثقة لدى المواطنين، وفقاً لما أظهرته المسوح المتعلقة بالجريمة في المملكة المتحدة. أما التجربة الثانية: فهي التجربة الهندية، ففي ضوء التنوع العرقي الشديد في البلاد والمشكلات التي واجهها جهاز الشرطة تم تبني الشرطة المجتمعية وفقاً لنموذج خاص بكل ولاية وفقاً لظروفها ومشكلاتها؛ مما جعلها إحدى التجارب الثرية في تطبيق الشرطة المجتمعية، كما سيتم التطرق إلى ملامح بعض التجارب الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن إستراتيجيات الشرطة المجتمعية تختلف من مجتمع لآخر، وفقاً لاحتياجات ومدى استجابة المجتمع المحلي.

وتُعدّ المملكة المتحدة أول من طبق نموذج الشرطة المجتمعية. وبموجب النموذج البريطاني للشرطة المجتمعية، فقد تم تحديد خمسة محددات أساسية لنجاح الشرطة المجتمعية وهي: أن يتم تحسين تجربة تعامل الأفراد مع الشرطة، مع ترسيخ فكر الشرطة المجتمعية في المجتمعات المحلية المختلفة، والتأكيد على أن تكون المشاركة المجتمعية مشاركة ذات طبيعة فعّالة، وكذلك تعزيز وعي المواطنين بدور الشرطة ومدى إمكانية المساءلة، وكذلك إدراك دور التغيير الثقافي والمؤسسي على الاستجابة السريعة لتقديم الخدمة.

وقد كان برنامج الشرطة الوطنية لإعادة الطمأنينة (NRPP) والممول من وزارة الداخلية الإنجليزية أحد الملامح الرئيسة للشراكة بين الشرطة والمجتمع في المملكة المتحدة، وهو مشروع تمت تجربته في عام 2003، لاختبار ما إذا كانت خطط الشرطة المحلية قادرة على الشراكة الحقيقية مع المجتمع، واكتساب ثقته للحد من الجريمة. حيث ألقى المشروع الضوء على أهمية الشرطة المجتمعية؛ حيث أشارت الأرقام إلى ارتفاع معدلات الأمان لدى الأفراد، حيث تُشير الدراسات إلى زيادة نسبة الأشخاص الذين يثقون في الشرطة بمعدل 15 نقطة مئوية. وفي تلك الفترة تعهد وزير الداخلية آنذاك تشارلز كلارك، بأنه سيكون هناك فريق «شرطة للأحياء» في كل منطقة. وتحددت متطلبات المواطنين من الشرطة في ذلك الوقت في ثلاثة متطلبات هي: الرؤية والاستجابة والطمأنينة. وقد انعكست تلك الخطوات على نتائج مسح الجريمة في إنجلترا وويلز، حيث زادت معدلات ثقة المواطنين في الشرطة بمقدار 15% بين مسحي 2003 و2012. كما بدأ إدخال فكرة مراقبة الجوار (Neighboring Watch) في إنجلترا وويلز. وبحلول 2013 كان 14% من الأسر قد انضمت لبرنامج مراقبة الجوار. وبموجب هذا المخطط كان يُطلب من السكان الإبلاغ عن الأشخاص المشبوهين.



خاصة بالصدق والشجاعة. مع إنشاء مراكز استشارية بالتعاون بين الشرطة وعناصر من المجتمع المدني، ومساعدة السجناء السابقين عبر تقديم المساعدات المالية لضمان عدم عودتهم للجريمة مرة أخرى. وكذلك صندوق الفقر.

وفي «غرب البنغال» فقد تم إنشاء مراكز للمساعدة بجوار أقسام الشرطة مع وضع صناديق شكاوى خارج تلك المراكز لتشجيع الناس على التعبير عن آرائهم بحرية كاملة، مع قيام رجال الشرطة بتشجيع المواطنين على التطوع للمشاركة في تلك المراكز.

أما في ولاية «هيماتشال براديش»، فقد تم تقسيم أقسام الشرطة إلى قطاعات، وداخل كل قطاع يتم تكوين لجنة شعبية-شرطة، حيث يُشارك في كل منها 6 أشخاص ممن يحظون بالاحترام بين أعضاء المجتمع المحلي، وتختص كل مجموعة بقضية معينة؛ حيث تعمل مجموعة على تغيير الصورة الذهنية لدى الأطفال بشأن رجال الشرطة من خلال تنظيم زيارات لأطفال المدارس لأقسام الشرطة وغير ذلك. وبذلك يتضح مدى الثراء الذي تقدمه التجربة الهندية وفقاً للخصوصية العرقية للمجتمع الهندي وطبيعته.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن الإشارة إلى مكتب خدمات الشرطة المجتمعية أو الشرطة الموجهة نحو المجتمع (COPS) ويرأس المكتب مدير يعينه المدعي العام، ويقع مقره في واشنطن، حيث تم إنشاء المكتب في عام 1994؛ وذلك بهدف مساعدة وكالات إنفاذ القانون في تعزيز السلامة العامة من خلال تنفيذ إستراتيجيات الشرطة المجتمعية، وبشكل عام تتمثل مهمة مكتب خدمات الشرطة المجتمعية في تعزيز السلامة العامة، عبر إعطاء الأولوية لمنع السلوك الإجرامي وغير المنضبط والخوف الناتج عن ذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية بشكل استباقي، بدلاً من انتظار وقوع الجريمة، ثم مواجهتها. بحيث يتم تحويل السكان في المجتمع المحلي إلى أصحاب مصلحة وليس فقط متلقين للخدمة (Community Oriented Policing Services, 2024).

وفي نيجيريا، وفي محاولة لمعالجة العدواة التي كانت سائدة بين رجال الشرطة والمواطنين، خاصة أن عدد رجال الشرطة لم يكن كافياً لمواجهة التحديات الأمنية في البلاد، خصوصاً في المجتمعات الريفية، التي تعدّ المصدر الأساسي للغذاء بالنسبة لجمال البلاد، ومن ثم وجب توفير الحماية لهم. وبذلك كان التحدي عدم كفاية عدد رجال الشرطة في البلاد، وعدم التوزيع العادل بين المناطق المختلفة. (Abiloye, et al. 2024). وفي عام 2004 صدر قانون إصلاح الشرطة الذي أكد أهمية الشرطة المجتمعية كأداة قوية في حل مشكلات الجريمة في البلاد.

الشرطة بعقد مقابلات مع العديد من الفئات المجتمعية مثل: طلاب الجامعات أو رجال الصناعة وغيرهم.

وفي ولاية «طروشيري» التي كانت تشهد ارتفاعاً في معدلات الجريمة، إضافة إلى تزايد الصراعات الدينية والطائفية مع تواجد أعمال الشغب والفضو؛ مما أدى إلى انخفاض ثقة المواطنين في رجال الشرطة. فقد تم تطبيق الشرطة المجتمعية اعتماداً على عدة خطوات من بينها نظام الدوريات؛ حيث تم تقسيم المدينة إلى 57 منطقة مرور أو دورية، وكل دورية بها أربعة مجندين، يُطلق عليهم ضباط الدورية، يعملون بصورة طوعية، وينتمون للمجتمع المحلي بشكل يجعلهم أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين. كما تم تطبيق آلية «صندوق الشكاوى»، حيث تم وضع صناديق في أماكن مختلفة يتم فيها تجميع شكاوى المواطنين بصورة سرية بهدف تقييم أداء رجال الشرطة. كما تم العمل على خلق تواصل بين كافة مراكز الشرطة؛ مما جعل رجال الشرطة أكثر قرباً واتصالاً بالمواطنين. كما تم إطلاق خط لمساعدة النساء المعرضات للخطر. ونظراً لأن العشوائيات تُعدّ بيئة خصبة لانتشار العنف والجريمة؛ مما كان صعباً على رجال الشرطة الدخول لتلك المجتمعات، فقد تم التركيز على استهداف مجموعة من الفئات كالمرأة أو عمال النظافة وغير ذلك؛ بهدف تقديم برامج لرفع الوعي لديهم بشأن المشكلات التي تعانيها العشوائيات وكيفية التعامل معها. كما تم إنشاء مراكز مجتمعية وتنظيم حملات صحية ورعاية أنشطة شبابية وغير ذلك.

وفي ولاية «ذوثوكدي» تم تنظيم المجموعات التقويمية بحضور المواطنين ورجال الشرطة لمعالجة مشكلات المواطنين خاصة في القرى التي تُعاني مشكلات طائفية، وفي إطار تلك المجموعة تكون العلاقة مباشرة بين المواطن ورجل الشرطة؛ حيث لم يُسمح بوجود وسيط بين الطرفين.

وفي مدينة «لوديانا» تم تكوين مجموعات شعبية مكونة من 30 عضواً من بينهم رجال الشرطة، وتجتمع تلك المجموعات بعضها مع بعض كل 40 يوماً، أو مرة في الشهر لمناقشة المشكلات في مناطقهم. وفي ولاية «آسام» كانت البداية في المناطق النائية من خلال تشكيل مجموعات اتصال مجتمعية بمشاركة الشخصيات البارزة من غير السياسيين في المجتمع؛ إضافة إلى رجال الشرطة؛ حيث يتم مناقشة المشكلات وتقديم مقترحات لرجال الشرطة بشأن مقترحات الحل.

وفي مدينة «كالكوتا» فقد تضمن برنامج الشرطة المجتمعية التعاون بين رجال الشرطة والمجتمع المدني من خلال عددٍ من البرامج، شملت برامج التوعية بمخاطر المخدرات وأنشطة رياضية، وتصميم برامج لأطفال الشوارع، وبرنامج آخر للتبرع بالدم، وتقديم جائزة



الأمنية، وكذلك تعاون منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات الحكومية، وتفعيل دور المجالس المحلية وغير ذلك (الشباب؛ الزويد، 2023).

وفي الوقت الحالي توجد أقسام للشرطة المجتمعية منتشرة ضمن مديريات الشرطة في البلاد، تقوم بعدة أدوار في مجالات التوعية والعمل الإنساني والأدوار الاجتماعية، وتعزيز الأمن المحلي. وتُشير التحليلات إلى أن تضمين الشرطة المجتمعية ضمن إستراتيجية العمل الأمني في البلاد انعكس على مستويات ثقة المواطنين في دور الشرطة (الشباب؛ الزويد، 2023).

وفي مصر، ظهرت في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 مبادرة من وزارة الداخلية لتطبيق «نظام المشاركة المجتمعية» بالتعاون مع بعض شباب الثورة، وقد هدفت هذه المبادرة في المجمل الى تحسين العلاقة بين جهاز الشرطة والمواطنين وإعادة بناء الثقة بين الطرفين، كما أصدرت وزارة الداخلية بياناً بأقسام الشرطة المقرر بدء تطبيق مشروع المشاركة المجتمعية من خلالها، وتضمن (10) أقسام للشرطة تبدأ بتطبيق المشاركة المجتمعية بين الشرطة والمواطنين. كما صدر عدد من الأدلة الخاصة بالعلاقة بين المواطن ورجال الشرطة. وفي أعقاب ثورة 30 يونيو 2013 أعيد التأكيد على أهمية تطبيق الشرطة المجتمعية خاصة في ظل انتشار الإرهاب بشكل كبير.

وعامة ما زالت التجربة العربية في تطبيق الشرطة المجتمعية محدودة، وتواجه بعض التحديات التي تتمثل في التالي:
- عدم الاستقرار السياسي والأمني في عدة دول عربية؛ مما يجعل الحديث عن تطبيق الشرطة المجتمعية في ظل حالة عدم الاستقرار غير فعّال.

- التفاوت فيما يتعلق بطبيعة المجتمعات المحلية، وكذلك المشكلات التي يُعانيها كل مجتمع محلي.

- تغيير الفكر الشرطي التقليدي القائم على قصر دور رجال الشرطة على الوظيفة الأمنية بعيداً عن أي أدوار اجتماعية.

- قصر تطبيق الشرطة المجتمعية على إنشاء إدارات في وزارات الداخلية، دون البدء بترسيخ الفكر مجتمعياً أولاً. بحيث يتم تطبيق الشرطة المجتمعية من أعلى لأسفل.

وبذلك فإن تطبيق الشرطة المجتمعية في العالم العربي في مواجهة التهديدات الأمنية المستجدة يتطلب عدة مجالات للتحرك:

- تطبيق نموذج الشرطة المجتمعية من أسفل لأعلى: ترسيخ وتعزيز فكر الشرطة المجتمعية يتطلب البدء في حوار مجتمعي بشأن تطبيقها في المجتمعات المحلية المختلفة، ومن المهم أن

وفي العالم العربي، شهدت السنوات الأخيرة لجوء بعض الدول العربية لتبني نموذج الشرطة المجتمعية، مع وجود حاجة للتوسع في تبني هذا النموذج لعدة عوامل في مقدمتها الخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية بما يجعلها أكثر ملاءمة لتطبيق نموذج الشرطة المجتمعية، يُضاف لذلك ضخامة التحديات الأمنية التي تواجهها دول المنطقة التي تتطلب تطبيق نماذج أمنية متنوعة لمواجهتها.

ومن النماذج التي يمكن الإشارة إليها مبادرة «كلنا شرطة» في أبو ظبي، حيث تم تطبيق الشرطة المجتمعية في عام 2003، وبدأت في ممارسة أعمالها في عام 2005، وبعد ذلك - في عام 2016 - تأسست مبادرة شرطة أبو ظبي «كلنا شرطة»، وتهدف المبادرة إلى ضمان تحقيق شعور أعلى بالأمن والسلامة، وضمان مشاركة أكبر للمواطنين، وتشجيع المواطنين على تبني أدوار جديدة للحفاظ على مستوى متقدم من الأمن، وتقوم الشرطة المجتمعية على التطوع بصورة رئيسة. وقد ظهرت أهمية هؤلاء المتطوعين عامي 2020، 2021 أثناء جائحة كورونا (المنهالي؛ الكعبي؛ الهنائي، 2023).

وفي الكويت، قامت وزارة الداخلية الكويتية في عام 2008 باستحداث إدارة جديدة باسم «الشرطة المجتمعية»، مكونة من أربعة أقسام هي: قسم البحث والدعم الاجتماعي، وقسم الزيارات والأنشطة الاجتماعية، وقسم الدراسة والتحليل والإحصاء وقسم الخدمات المساندة. مع إيجاد فروع للإدارة في كل المحافظات الكويتية، وتهدف الإدارة إلى تنمية وتعميم مفاهيم الشرطة المجتمعية، وتدعيم العمل الاجتماعي في جهاز الشرطة، وتعميم أسلوب الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي، ومتابعة وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات، والإشراف على متابعة ضحايا الجريمة، وتطوير آليات تكوين أصدقاء الشرطة، والإشراف على التنسيق مع الجهات الخدمية والخيرية بالبلاد (الخبيزي، 2020).

وفي الأردن، ونظراً لأن القبيلة والعشيرة شكلت المؤسسة الاجتماعية الأهم التي قام عليها المجتمع الأردني، وبالتالي يعد شيخ القبيلة هو القائد المجتمعي، له تأثير ودور اجتماعي مهم، ويعود تاريخ إنشاء الشرطة المجتمعية في البلاد إلى عام 2005، وذلك في إطار رؤية تهدف إلى تعزيز دور المواطن في العمل الأمني «كل مواطن خفير»، بحيث تم التحرك نحو مساعدة المجتمع في القيام بدور وقائي في مواجهة الجريمة، وكذلك تقليل نسبة الخوف لدى المواطن. وتهدف الشرطة المجتمعية في الأردن إلى تحقيق عدة أهداف هي: بناء قواعد بيانات عن المجتمع المحلي، مع بناء ومد جسور الثقة والاحترام بين المواطن ورجل الأمن، وأن يكون رجال الشرطة جزءاً من المناسبات الخاصة بالمجتمع المحلي، وتعزيز وعي المواطنين بالمشكلات والتحديات



المطبقة حتى داخل المجتمع المحلي ذاته وفقاً لطبيعة المجتمع وطبيعة التحدي الأمني المطلوب مواجهته.

- دور مختلف لرجال الشرطة: عند تطبيق الشرطة المجتمعية كنموذج أمني يتطلب ذلك وجود تدريب كافٍ لرجال الشرطة لتقبل فكرة إشراك المجتمع المحلي، وكذلك التدريب على مهارات التواصل الفعال مع المواطنين وكيفية الاندماج داخل المجتمع المحلي، وأهمية الشراكة المجتمعية وتأكيد أن هذا الأمر لا يؤثر على صورة وهيبة رجال الشرطة، بل هو أمر من شأنه تعزيز مصداقية وزيادة درجة الثقة في رجال الأمن، مع التأكيد أنه لن يكون هناك تدخل في صميم عمل رجال الشرطة خاصة في الشق المتعلق بإنفاذ القانون. (SEESAC, 2007) (Independent Commission on Policing for Northern Ireland, 1999).

- المشاركة المجتمعية الواسعة: لا تقوم الشراكة المجتمعية على شراكة بين القادة المحليين ورجال الشرطة فحسب، بل تختلف الفئات المشاركة وفقاً لاحتياجات وظروف المجتمع المحلي، بحيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بدور في ذلك، يُضاف لما سبق دور رجال الأعمال، والجمعيات المعنية بفئات معينة كالنساء أو الأطفال أو ذوي الاحتياجات الخاصة وغير ذلك.

- المتابعة والتقييم: في ضوء عدم وجود نموذج واحد قابل للتطبيق في كافة المجتمعات، وفي ظل الخصوصية الثقافية والاجتماعية التي قد تفرض على الدولة تطبيق نموذج دون غيره للشرطة المجتمعية، من المهم اعتماد آليات المتابعة والتقييم اعتماداً على المسوح التي تقيس مستوى الجريمة ودرجة ثقة المواطنين في رجال الشرطة وغير ذلك، وذلك بصورة دورية من خلال التأكيد على فاعلية النماذج المطبقة من عدمه، ومدى الحاجة للاستمرار أو اللجوء لنماذج بديلة استناداً لخصوصية المجتمع.

5.3 مقترح نموذج لربط الشرطة المجتمعية بمواجهة التهديدات الأمنية المستجدة

في ضوء ما تم استعراضه من توضيح لطبيعة وفلسفة ومبادئ الشرطة المجتمعية، وكذلك بعض الأمثلة لتجارب دولية طبقت النموذج، إضافة إلى طبيعة التهديدات الأمنية المستجدة، وما تفرضه من تحديات متزايدة لأمن الأفراد واستقرار المجتمعات وكذلك ما فرضته التطورات التكنولوجية من أبعاد جديدة لما يُمكن أن نطلق عليه التهديدات الأمنية التقليدية التي اكتسبت بفعل التطورات

تبدأ الفكرة من المجتمع ذاته، ويحدد كل مجتمع محلي وفقاً لأوضاعه الخاصة الآليات الكفيلة بضمان تطبيق نموذج الشرطة المجتمعية.

- التدريجية: عبر تطبيق ال Snow Balling كرة الثلج، بحيث يبدأ التطبيق في مجتمعات محلية صغيرة وتحقيق قصص نجاح يتم التوسع فيها لمجتمعات أخرى.

- التعددية والتنوع: في ظل التنوع الكبير في المشكلات الأمنية التي تُعانيها الدول العربية، من المهم تطبيق أشكال ونماذج متعددة للشرطة المجتمعية وفقاً لطبيعة المشكلات وطبيعة المجتمع المحلي.

- التوعية وتعزيز ثقافة المشاركة بين رجال الشرطة والمواطنين؛ مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المجتمعي.

- رؤية أوسع للأمن الإنساني: من المهم طرح الشرطة المجتمعية في إطار أوسع للأمن الإنساني في العالم العربي.

5.2 الشرطة المجتمعية وخصوصية المجتمعات المحلية

تؤكد التجارب الدولية أن أي إستراتيجية فعالة للشرطة المجتمعية يجب أن تكون مصممة وفقاً للسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في كل مجتمع محلي على حدة، وهو ما يتطلب أولاً: دراسة المجتمع المحلي مع أهمية التنوع والمرونة وتبني أكثر من تصور للشرطة المجتمعية، وهنا يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- الدراسة المسبقة لخصوصية المجتمع: من خلال الاعتماد على القيادات المحلية ذات الدراية بمشكلات المجتمع المحلي، وطبيعة التشابكات، والتعقيدات الثقافية، والاجتماعية. مع تحديد المشكلات الأمنية الأكثر انتشاراً في كل مجتمع محلي على حدة. مع التأكيد على أهمية الاختيار الجيد للمواطنين المشاركين في هذا الدور؛ ونظراً لصعوبة المهمة يتطلب ذلك الاختيار الجيد عبر الاستعانة بالأشخاص ذوي الشأن والأكثر دراية بشؤون المجتمع المحلي.

فالمجتمعات المحلية ذات الخصوصية تتطلب آليات تلبى احتياجاتهم، فالناطق التي يسكنها أقليات أو المناطق الحدودية تكون في بعض الأحيان أقل ثقة في رجال الشرطة (OSCE, 2006)، وفي أحيان كثيرة تحكم تلك المجتمعات الأعراف الخاصة بها التي تتطلب مراعاة رجال الشرطة لتلك الخصوصية المجتمعية.

وتبرز أهمية هذه الخطوة في أنه لا يوجد نموذج واحد يصلح للتطبيق في كافة المجتمعات، وبالتالي فمن المهم التنوع في النماذج



العربية خلال السنوات الأخيرة تهديدات عديدة مرتبطة بالابتزاز الإلكتروني تحولت فيما بعد إلى جرائم عنيفة، حيث تشهد العديد من المجتمعات حالات انتحار ناتجة عن الابتزاز الإلكتروني، فالخوف من المجتمع وما يفرضه من قيود يدفع العديد من الشباب ممن يقعون ضحية للابتزاز الإلكتروني للجوء للانتحار خوفاً من المجتمع.

المشكلة في هذه الحالة لا ترتبط بتعرض الفرد للابتزاز الإلكتروني، فهذا النوع من التحديات منتشر بدرجات متفاوتة في العديد من المجتمعات بصرف النظر عن مستوى تقدم وتطور المجتمع. ولكن المشكلة تتمثل في خوف الفرد من المجتمع، وخاصة في المجتمعات التقليدية، وهو أمر يستغله بشده القائمون على تلك الجرائم، فإدراكهم لخوف الفرد من المجتمع يجعلهم يمارسون أشكالاً مختلفة من الابتزاز الإلكتروني.

وعلى هذا الأساس في ظل الانتشار المكثف لجرائم الابتزاز الإلكتروني وتطویر القائمين على تلك الجرائم آليات الابتزاز، من الضروري أن تكون إحدى مهام الشرطة المجتمعية في المناطق ذات الخصوصية كالمناطق القبلية ومناطق الحدود أكثر قرباً من الشباب والفتيات بحيث تركز على بناء الثقة معهم، وتقديم تدريب للتوعية بمخاطر الابتزاز الإلكتروني للشباب وإكساب الشباب للثقة للحديث عند تعرضهم للابتزاز؛ حتى يمكن للجهات المسؤولة التدخل، مع التأكيد على السرية التامة، خاصة في ظل الخوف من معرفة الأهل. وهنا يمكن تطبيق فكرة «دوائر الثقة» في إطار الشرطة المجتمعية التي يحكم عملها العديد من المبادئ في مقدمتها الخصوصية والسرية التامة لإنقاذ المجتمع من العديد من الجرائم.

- الشرطة المجتمعية وتحديات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي: يختلف دور الشرطة المجتمعية في هذه الحالة مقارنة بحالة الجرائم الإلكترونية؛ حيث يمكن أن يكون دور الشرطة المجتمعية محدوداً مقارنة بالوضع في حالة الجرائم الإلكترونية. حيث يمكن أن يقتصر على التعرف على الأشخاص المتضررين كنتيجة للثورة الصناعية كفقدان أعمالهم على سبيل المثال ومحاولة المساعدة منعاً لحدوث مشكلات اجتماعية أو هجرة بحثاً عن فرص عمل حتى لا يؤثر ذلك على الاستقرار المجتمعي.

وفي حال كون منظمات المجتمع المدني شريكاً في مجموعات الشرطة المجتمعية، يمكن أن تساعد بشكل أكبر في توفير التدريب وفرص العمل والحماية من الاضطرابات والتدخل الوقائي.

- وبالنسبة للتغيرات المناخية، وفي ضوء ما تفرضه من تهديدات للأمن الاقتصادي والصحي للأفراد، وكذلك تأثيرها على

التكنولوجية ووسائل التواصل المجتمعي، وبعض الظواهر كالتغيرات المناخية الحادة أبعداً أكثر خطورة وحدة. ومن واقع ما تم استعراضه؛ من المهم تأكيد أن نموذج الشرطة المجتمعية يصلح بدرجات متفاوتة في مواجهة الجرائم المستجدة، بحيث لا يمكن تطبيقه في مواجهة كافة التهديدات الأمنية المستجدة، حتى بالنسبة للتهديد الأمني الواحد قد يصلح هذا النموذج لبعض جوانب التهديد الأمني أكثر من جوانب أخرى. كما أن طبيعة المجتمع المحلي أيضاً تؤدي دوراً فاعلاً. ويمكن الإشارة إلى ما يلي:

- الشرطة المجتمعية وحماية المجتمع من ظاهرة الإرهاب، فالإرهاب كظاهرة له جذوره وعوامله الثقافية والاجتماعية في أي مجتمع محلي، والتي لم تعد مقصورة على العوامل الاقتصادية فحسب، كما كان في السابق. وهذه الجذور يمكن التنبؤ بها وتوقعها قبل حدوثها من قبل القادة المجتمعيين، وهو الأمر الذي من شأنه إجراء حوارات مع الشباب والفئات الأكثر عرضة للاستقطاب من قبل الجماعات الإرهابية حتى يمكن تحديد المشكلة، ومن ثم اقتراح توصيات ملائمة يمكن للدولة تبنيها تجاه تلك الفئات. من خلال بعض الإجراءات التدخلية التي تختلف وفقاً لخصوصية كل حالة. ويُعدّ نموذج «لجان اليقظة» المطبق في ولاية «كوامباتوري» الهندية إحدى الآليات الملائمة في هذا الشأن. يُضاف لذلك الدور المهم لرجال الدين، وخاصة من الشباب الدعاة لكونهم الأكثر قرباً وتأثيراً على الشباب.

من ناحية أخرى، في ضوء التطورات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد الشباب، ففي حال كون المجتمع المحلي أكثر عرضة للاستقطاب من الجماعات الإرهابية، فيجب ألا تقتصر اللجان المشكلة المعنية بالشرطة المجتمعية على رجال الشرطة والقادة المجتمعيين الأكثر دراية بالمجتمع فحسب، كما يجب أن تتضمن اللجان بعض الشباب الأكثر دراية بلغة الشباب ووسائل التواصل المجتمعي؛ حيث يمكنهم المساهمة بصورة استباقية في الحد من استقطاب الشباب من خلال وسائل التواصل المجتمعي.

وفي ضوء ما أفرزته تجربة داعش من بروز لظواهر جديدة، من بينها تجنيد النساء والأطفال، من المهم ضمان مشاركة أكبر لمنظمات المجتمع المدني في تلك المجتمعات المحلية؛ حيث يمكنها ضمان مجال لمشاركة النساء في المجال العام لوضع حائل أمام الجماعات الإرهابية في تجنيد تلك الفئات.

- دور الشرطة المجتمعية في مواجهة الجرائم الإلكترونية؛ إضافة إلى ما فرضته الجرائم الإلكترونية من مشكلات أمنية للأفراد والمجتمعات على نحو ما عرضنا، فقد شهدت العديد من المجتمعات



الذي يتم تبنيه. كذلك تقدم التجارب الدولية أفكارًا ثرية يمكن الاسترشاد بها عند تحديد المجتمع المحلي للأسلوب المناسب للتطبيق الذي قد يكون مزيًا بين أكثر من نهج.

إن فكر الشرطة المجتمعية وقيامها بدور وقائي واستباقي لا يلغي الوظيفة الأساسية للدولة كمسؤول رئيس عن تحقيق أمن مواطنيها. كما أن نطاق تطبيق الشرطة المجتمعية يتطلب أن يكون المجتمع المحلي أكثر تقاربًا ومحدودًا في نطاقه الجغرافي وامتداده؛ مما يسهل عمل المجموعات المشكلة. بحيث يعد ذلك أحد المتطلبات الرئيسية لتطبيق الشرطة المجتمعية. كما أن المتابعة المستمرة والتقييم يؤديان دورًا محوريًا في نجاح الشرطة المجتمعية، خاصة في ظل عدم وجود نموذج واحد يمكن تطبيقه في كافة المجتمعات.

وفيما يتعلق بدور الشرطة المجتمعية في مواجهة التهديدات الأمنية المستجدة يمكن الإشارة إلى أنه يمكن للشرطة المجتمعية أن تؤدي دورًا محوريًا فيما يخص وقاية المجتمعات المحلية من تهديدات الجرائم الأمنية المستجدة وبدرجات مختلفة وفقًا لطبيعة كل تهديد أمني وخصوصية أوضاع المجتمعات المحلية. ودور الشرطة المجتمعية في مواجهة العديد من التهديدات الأمنية المستجدة - كالابتزاز الإلكتروني على سبيل المثال - أصبح محوريًا مقارنة بأي وقت سبق، في ضوء ما أصبحت تشهده العديد من مجتمعاتنا العربية من جرائم عنيفة ناتجة عن هذه الجرائم الإلكترونية. كذلك يمكن للطبيعة القبلية في بعض المجتمعات أن تقوم بدور مساعد في تحقيق أهداف الشرطة المجتمعية في مواجهة الجرائم المستجدة.

إن التغيير في طبيعة التهديدات الأمنية والأشكال غير المألوفة وسرعة التحول تتطلب تحركًا استباقيًا ووقائيًا أكثر سرعة. إذ لا تصلح الشرطة المجتمعية بالدرجة ذاتها في مواجهة التهديدات الأمنية المستجدة. فبعض التهديدات تتطلب تطويرًا بشكل أكبر في دور الشرطة المجتمعية.

7. التوصيات

قدمت الدراسة بعض الأفكار الأولية بشأن مدى ملائمة الشرطة المجتمعية في مواجهة التهديدات الأمنية المستجدة المؤثرة على أمن الأفراد واستقرار المجتمعات، وفي ضوء ما تم مناقشته، وفي ضوء ما خلصت له الدراسة من نتائج تقترح الدراسة التوصيات التالية:

- إنشاء وحدة خاصة بدراسات الشرطة المجتمعية في ضوء التهديدات الأمنية المستجدة في عالمنا العربي، ويقترح أن يتم إنشاء الوحدة البحثية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية؛ وذلك لتقديم توصيات محددة في كل نمط من التهديدات الأمنية

ظاهرة اللجوء البيئي، وهو الأمر الذي من شأنه التأثير الكبير على استقرار المجتمعات، ودور الشرطة المجتمعية أيضًا قد يكون محدودًا مقارنة بالأنماط الأخرى من التهديدات الأمنية المستجدة، حيث يمكن أن يكون دور الشرطة المجتمعية في الجانب الوقائي للحيلولة دون حدوث مشكلات أو اضطرابات مجتمعية كنتيجة لتأثير التغيرات المناخية على بعض الجوانب ومن بينها الأمن الغذائي.

دور الشرطة المجتمعية - وفي ضوء ما تم عرضه - قد يكون ملائمًا وبشكل كبير أيضًا في الحد مما يمكن أن نطلق عليه الجرائم التقليدية؛ وذلك من خلال:

- الحد من الجرائم الأسرية: في ضوء ما تشهده المجتمعات المختلفة من تزايد كبير في أعداد الجرائم، وكذلك المستوى غير المسبوق من العنف في تلك الجرائم، فهنا يمكن للشرطة المجتمعية أن تؤدي دورًا وقائيًا لحماية المجتمع من خلال التدخل الاستباقي، حيث يمكن أن تطبق أدوات مثل: «المجالس الاستشارية»، أو «مجموعات النصح والإرشاد».

ومن المهم الاستفادة من أساتذة علم النفس والاجتماع في كل مجتمع محلي لتحليل أسباب الظاهرة، وبالتالي اقتراح الآليات المناسبة للمواجهة، ويمكن أن تتضمن عناصر المجتمع المشاركون في الشرطة المجتمعية اختصاصيين اجتماعيين للقيام بهذا الدور وسرعة التدخل. ويمكن في حالات بعينها، وفي حال كون العوامل الاقتصادية هي السبب الرئيس إشراك رجال الأعمال وإنشاء جمعيات؛ لتوفير قروض حسنة للأفراد للمساعدة في التغلب على الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي الحد من هذا النوع من الجرائم. كما يمكن لرجال الدين أن يكونوا عناصر مؤثرة ضمن فرق الشرطة المجتمعية لتقديم النصح والتوجيه.

وهناك مجموعات أخرى من التهديدات الأمنية التي يمكن للشرطة المجتمعية أن تقوم بدور وقائي في مواجهتها كحماية الشباب من الانحراف، والحماية من الوقوع كضحايا لشبكات الجريمة المنظمة وغير ذلك.

6. الخاتمة

من واقع ما تم عرضه، فقد خلصت الدراسة إلى أن قدرة الشرطة المجتمعية على مواجهة التهديدات الأمنية المستجدة تختلف من حالة لأخرى وفقًا لطبيعة التهديد الأمني. وأن خصوصية المجتمع المحلي ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا تؤدي دورًا محوريًا في تحديد النموذج الأنسب في إطار نموذج الشرطة المجتمعية، وكذلك نجاح النموذج



الخبيزي، بدر عدنان (2020). رؤية مستقبلية لتطوير الشرطة المجتمعية في دولة الكويت: دراسة ميدانية مطبقة على فريق العمل بإدارة الشرطة المجتمعية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 32.

الشباب، محمود؛ الزيود، محمود (2023). التجربة الأردنية في تطبيق الشرطة المجتمعية المعاصرة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 43(4).

العنبي، حسين إبراهيم حمادي (2020). دور مؤسسة الشرطة المجتمعية في تنمية ثقافة السلام في المجتمعات المأزومة: دراسة ميدانية لمنتسبي الشرطة المجتمعية في محافظة ديالى، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 3(38).

العور، منصور محمد (2001). التعريف بالشرطة المجتمعية وفلسفتها وأهدافها، أعمال الندوة العلمية: الشرطة المجتمعية: الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

المنهالي، الحي؛ الكعبي، فيصل؛ الهنائي، محمد (2023). كلنا شرطة- مبادرة شرطة أبو ظبي للمشاركة المجتمعية، مطبعة جامعة أوكسفور، 17، Policing. تمت مراجعة المحتوى بتاريخ 23 أغسطس 2024.

حمادي، آلاء محمد رحيم؛ عبد الهادي، شيماء فؤاد (2021). دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الانحراف، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، (67).

خزاعلة، عبد العزيز (1998). الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 199.

زعاترة، إنعام عيد؛ لافي، إياد عبد الله (2021). واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطة في ضواحي محافظة القدس، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 5(14).

سعيد، محمود شاكر والحرفش، خالد عبد العزيز (2010). مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

أبو شامة، عباس (1999). التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة: حجمها، وأبعادها ونشاطها في الدول العربية، في: الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أعمال الندوة العلمية التي عقدت في تونس في الفترة من 28-30 يونيو 1999، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

طباش، زلي (2019). التغير المناخي: لماذا يجب أن تقلق منه كثيرًا في بلداننا العربية؟، بي بي سي عربي، تمت مراجعة المحتوى بتاريخ 28 يوليو 2020.

المستجدة وتحديد الآلية المناسبة للمواجهة في ضوء نهج الشرطة المجتمعية.

- تبني نهج الاستشراف والدراسات المستقبلية، بحيث يمكنها التنبؤ بطبيعة التهديدات الأمنية المتوقع أن يكون لها تأثيرها على أمن الأفراد.

- وجود وحدات داخل الأجهزة الشرطة خاصة بالإنداز المبكر؛ وذلك لتسهيل التحرك الاستباقي لحماية للمجتمع ولضمان استقراره.

- ضرورة وجود تدريبات مكثفة لرجال الشرطة في المجتمعات العربية؛ للتوعية بالتهديدات الأمنية المستجدة في ضوء ما تفرضه من تهديد متزايد لأمن الأفراد واستقرار المجتمعات.

- أهمية أن يتلقى القادة المجتمعيون التوعية الكافية بشأن تلك التهديدات في ضوء خصوصية كل مجتمع محلي.

- ضرورة تبني الأمن الإنساني في إطاره الشامل، وعدم قصره على الاقتراب المتعلق بالتححرر من الحاجة والتحرر من الخوف ليشمل كافة التهديدات المؤثرة على أمن الأفراد.

- أهمية وجود أدلة لمساعدة صناع القرار الأمني في الدول المختلفة للاستفادة من تلك التجارب، مع تحديد مدى ملاءمة كل نموذج وفقاً لطبيعة التهديد وطبيعة السكان، وخصوصية المجتمع المحلي.

مع تأكيد أن هذه الأدلة هي استرشادية؛ حيث ستحدد الوحدة البحثية المقترحة طبيعة الاقتراب الملئم لكل مجتمع محلي.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس له أي تضارب في المصالح للمقالة المنشورة.

الإفصاح عن تمويل البحث

يعلن المؤلف بأن البحث المنشور لم يتلقَ أي منحة ماليّة، من أي جهة تمويل في القطاعات الحكومية، أو التجاريّة، أو المؤسسات غير الربحية.

8. المراجع والمصادر أولاً: المراجع العربية

أحمد، أشرف السعيد (2011). الشرطة المجتمعية ودورها في استقرار الأوضاع الأمنية، مصر، وزارة الداخلية، تمت مراجعة المحتوى بتاريخ 20 إبريل 2024:

البلوشي، فاطمة على مراد عيسى (2020). دراسة دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة، الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية.



- Cossyleon, J. (2019). Community policing. In A. Orum (Ed.), *The Wiley Blackwell encyclopedia of urban and regional studies*. John Wiley & Sons Ltd.
- Cronin, A. K. (2003). Behind the curve: Globalization and international terrorism. *International Security*, 27(3), 30-58.
- D., Weerawardhana, K. G. S., & Wijewardhana, B. V. (2024). Community-oriented policing: A theoretical exploration and its implications for building safer communities. *International Journal of Research and Innovation in Social Science*, VIII(II), 15-27.
- DavidPur, N. (2022). Which countries are most dangerous? Cyber attack origin - by country. *Cyber Proof*. <https://blog.cyberproof.com/blog/which-countries-are-most-dangerous>
- Gordner, G. (1996). *Community policing: Principles and elements*. Eastern Kentucky University.
- Here are the 4 elements of community policing that you can implement today. (n.d.). <https://officersurvey.com/here-are-the-4-elements-of-community-policing-that-you-can-implement-today/>
- Independent Commission on Policing for Northern Ireland. (1999). *A new beginning: Policing in Northern Ireland*. Belfast.
- Khashu, A., et al. (2005). Building strong police-immigrant community relations: Lessons from a New York City project. <https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/building-strong-police-immigrant-community-relations-lessons-new#0-0->
- Mangai, M. S., et al. (2023). Engaging communities as partners: Policing strategies in Johannesburg. *Safer Communities*, 23(1), 12-28. Emerald Publishing Limited.
- Michael, G. (2013). *Counterinsurgency and lone wolf terrorism*. Department of Criminal Justice, Westfield State University.
- Mohammed, I. N., Liman, A., & Zamani, A. (2023). Study of the impact of community policing in crime prevention in Nigeria. *Journal of Public Administration, Finance and Law*, 29, 47-65.
- عادل، جارش (2017). مقارنة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، (1).
- عبد الجواد، أسماء مصطفى محمود (2016). دور الشرطة المجتمعية كأحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي، جامعة الفيوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، (2).
- مهران، أسماء جابر على (2020). التحولات الاجتماعية نحو الشراكة المجتمعية مقارنة الشرطة المجتمعية: دراسة ميدانية لتداعيات ثورة 30 يونيو، مجلة الآداب- جامعة القاهرة، (3)80.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abiloye, A., Onajite, F O., & Noworie, G. O. (2024). Perspectives on community policing strategies for education of crime in communities. https://www.researchgate.net/publication/380355221_PERSPECTIVES_ON_COMMUNITY_POLICING_STRATEGIES_FOR_REDUCTION_OF_CRIME_IN_COMMUNITIES
- Al Harbi, M. H. (2018). Fourth industrial revolution is upon us. *Gulf News*. <https://gulfnews.com/opinion/op-eds/fourth-industrial-revolution-is-upon-us-1.2219861>
- Bureau of Justice Assistance. (1994). *Understanding community policing: A framework for action*. U.S. Department of Justice, Office of Justice Programs. <https://www.ojp.gov/pdffiles/commp.pdf>
- Buzan, B. (1998). Security, the state, the new world order, and beyond. In D. Lipschutz (Ed.), *On security* (pp. 149-169). Columbia University Press.
- Casey, J. (2010). Implementing community policing in different countries and cultures. *Pakistan Journal of Criminology*, 2(4), 55-70.
- Community Oriented Policing Services (COPS). (2014). *Community policing defined*. U.S. Department of Justice. <https://portal.cops.usdoj.gov/resourcecenter/RIC/Publications/cops-p157-pub.pdf>
- Community Oriented Policing Services (COPS). (2024). United States. U.S. Department of Justice. https://www.justice.gov/d9/2024-03/bs_section_ii_chapter_-_cops_02.27.24_12_noon_1.pdf



- docs/Community-Policing/Philosophy-and-principles-of-community-based-policing-2003-EN.pdf
Southeastern and Eastern Europe Clearinghouse for the Control of Small Arms and Light Weapons (SEESAC). (2006). Philosophy and principles of community-based policing. Belgrade. <https://www.seesac.org/f/docs/Community-Policing/Philosophy-and-principles-of-community-based-policing-2003-EN.pdf>
- Statista. (2023). Crime worldwide. <https://www.statista.com/topics/780/crime/#topicOverview>
- Taylor & Francis. (2015). Overview of community policing.
- United Nations Office on Drugs and Crime. (2010). Transnational organized crime: Threat assessment. Vienna. <https://bit.ly/2EzzlI4>
- USAID. (2023). Cybersecurity: Economic growth and trade (EGAT). https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-10/Cybersecurity%20Briefing_Economic%20Growth.pdf
- Young, R. (2005). Police powers. In T. Newburn (Ed.), Handbook of policing (pp. 45-67). Portland.
- Moose, C. (1993). The theory and practice of community policing: An evaluation of the Iris Court demonstration project. Portland State University.
- Morgan, S. (2022). Cybercrime to cost the world 8 trillion annually in 2023. Cyber Crime Magazine. <https://cybersecurityventures.com/cybercrime-to-cost-the-world-8-trillion-annually-in-2023/>
- National Police Mission, Bureau of Police Research & Development. (2023). Community policing for youth. <https://bprd.nic.in/uploads/pdf/202312071209146325459CommunityPolicingforYouth-MM02.pdf>
- OSCE. (2006). Recommendations on policing in multi-ethnic societies. <https://www.osce.org/hcnm/policing-recommendations>
- Pala, E., & Balcioğlu, E. (2016). Community policing in England, Wales, and the European Union: Past, present, and future. Ankara Avrupa ,alışmaları Dergisi, 15(1), 73-92.
- Ronn, K. V. (2023). Mediated proximity: Community policing in the digital age. Nordic Journal of Studies in Policing, 10(1), 50-64.
- SEESAC. (2007). Philosophy and principles of community-based policing. <https://www.seesac.org/f/>

